



ناقشت سبل تعزيز قدرة الدولة على إدارة التوازن بين الرقابة ودعم المنتج المحلي وضمان وفرة السلع

# ندوة «الأبناء» حول «الرقابة التجارية ودور المنتج الوطني في استقرار الأسواق»: مخزون الكويت الغذائي يكفي 6 أشهر.. ويصل لعام ونصف بالآزمات

إدار الندوة: أحمد مغربي أعدها للنشر: طارق عرابي - مصطفى صالح

لم يعد استقرار الأسواق شأنا تنظيميا محدودا، بل أصبح أحد أعمدة الأمن الاقتصادي والمعيشي، وركيزة أساسية لحماية المستهلك وضمان عدالة التسعير واستدامة النشاط التجاري والصناعي. فالسوق المتوازن نتاج منظومة رقابية فاعلة، وسياسات واضحة تضبط الأسعار وتكافح الغش والاحتكار، بالتوازي مع تمكين المنتج الوطني من المنافسة والاستمرار ضمن إطار عادل يحفظ كفاءة السوق. وانطلاقا من هذه المعادلة، ناقشت الندوة الخاصة التي نظمتها «الأبناء» بعنوان «الرقابة التجارية ودور المنتج الوطني في استقرار الأسواق» الأدوار المتداخلة للرقابة التجارية والصناعة الوطنية في بناء سوق مستقر وقادر على مواجهة المتغيرات. وطرح الندوة معطيات رقمية تعكس حجم المنظومة الرقابية، حيث جرى التأكيد على وجود 22 مركزا لحماية المستهلك موزعة على مختلف محافظات الكويت، يعمل من خلالها نحو 700 مفتش ومفتشة، مع تخرجه ما يقارب 150 مفتشا سنويا. ضمن خطط رقابية موسمية ومسبقة تستهدف ضبط الأسواق ومنع التلاعب بالأسعار. كما تناولت الندوة واقع الصناعة المحلية، مستندة إلى أرقام تشير إلى أن رأس المال المستثمر في القطاع الصناعي بلغ نحو 17.3 مليار دينار بنهاية 2025، فيما ارتفع عدد المنشآت الصناعية إلى 741 منشأة، بينها 174 منشأة ذات طابع تصديري تشكل ما نسبته 23٪ من إجمالي القطاع. ما يعكس أهمية المنتج الوطني كعنصر استقرار اقتصادي، رغم التحديات المرتبطة بارتفاع تكاليف الإنتاج وتعدد الجهات الرقابية والمنافسة غير المتكافئة. وفي سياق متصل، تم التأكيد على أن استقرار الأسواق يرتبط مباشرة بالأمّن الغذائي، حيث تمتلك الكويت مخزونا إستراتيجيا من المواد الغذائية يكفي لمدة ستة أشهر في الظروف الاعتيادية، ويرتفع إلى عام ونصف في حالات الأزمات والاضطرابات. ما يوفر هامش أمان يعزز قدرة الدولة على إدارة التوازن بين الرقابة التجارية ودعم المنتج الوطني وضمان وفرة السلع. كما برز التحول الرقمي كأحد المسارات الرئيسية لرفع كفاءة الرقابة وتبني السلع والأسعار وتعزيز شفافية السوق، وفيما يلي التفاصيل:



رئيس جمعية حماية المستهلك مشعل المانع



أمين سر الاتحاد الكويتي للأغذية وعضو مجلس الإدارة حبيب المناور



مدير عام اتحاد الصناعات الكويتية هدى البقشي



مراقب إدارة الدعم بوزارة التجارة والصناعة د.صلاح الرشيدى



مدير إدارة الرقابة التجارية في وزارة التجارة والصناعة فيصل الانصاري

## مشعل المانع:

95٪ من السلع بالكويت مستوردة والعدالة السعريّة تتطلب رقابة صارمة وشفافية تسعير لحماية المستهلك

## حبيب المناور:

القطاع الصناعي يضم 741 منشأة باستثمارات 17.3 مليار دينار.. و174 مصنعا ذات طابع تصديري للمنتجات

## هدى البقشي:

انفتاح السوق الكويتي يسمح بدخول سلع غير مطابقة للمواصفات ويؤثر سلبا على جودة المنتج الوطني

## د. صلاح الرشيدى:

«التجارة» مسؤولة أمام مجلس الوزراء عن إستراتيجية الأمّن الغذائي المعتمدة لـ 31 قطاعا بالدولة ومتابعة التنفيذ

## فيصل الأنصاري:

الكويت تمتلك منظومة رقابية متقدمة لحماية المستهلك تكاد تنفرد بها على مستوى الخليج والدول العربية

التحول الرقمي ضرورة لرقابة الأسعار وتبني السلع من الجمارك حتى رفوف البيع داخل الأسواق المحلية

سوق التجارة الإلكترونية في الكويت ينمو من 2.5 مليار دولار ليتجاوز 4 مليارات دولار بنهاية 2025

غياب دعم المنتج المحلي يدفع مصانع للهجرة ويُضعف الاستقرار الاقتصادي ويهدد الصناعة الوطنية

الربط الآلي مع الجمعيات التعاونية يتيح مراقبة المخزون مباشرة وتحديد المواد الأساسية والمكاملة بدقة عالية

استقرار أسعار معظم المواد الغذائية الأساسية مع وفرة المعروض.. وتنظيم بيع اللحوم بعد ارتفاعات طفيفة

خاصة أن ارتفاع نسبة الواردات من المواد الخام الأولية يعكس أهمية تطوير سلاسل التوريد المحلية والاستثمار في تصنيع المواد الأولية محليا لتقليل الاعتماد على الأسواق الخارجية.

### تعزيز المنافسة العادلة

وحول أهمية تعزيز المنافسة العادلة ودورها بتحسين جودة السلع والخدمات في السوق والتحول الرقمي بالتجارة كأداة لرفع كفاءة الأسواق وتعزيز الرقابة، ويطلب تعزيز آليات الإبلاغ عن المخالفات وتسريع الإجراءات التصحيحية، مضيفا أن إدارة الرقابة التجارية بالوزارة، وإدارة رقابة الأغذية على تطوير أبحاثها بشكل مستمر، خاصة فيما يتعلق بالمواد الغذائية التي تتعلق بصحة المستهلك.

استعرض المناور مدى حجم وقيمة الاستثمارات المحلية في القطاع الصناعي في الكويت، مستندا إلى تقرير صادر عن الهيئة العامة للصناعة والذي أشار إلى أن قيمة رأس المال المستثمر في القطاع الصناعي المحلي بلغ نحو 17.3 مليار دينار بنهاية 2025، فيما ارتفع عدد المنشآت الصناعية من 741 إلى 741 منشأة بزيادة 16,6٪ في 2025. كما بلغ حجم الصناعات ذات الطابع التصديري 174 منشأة تشكل ما نسبته 23٪ من القطاع الصناعي.

وقال إن ذلك كله تم على الرغم من العوائق الكبيرة التي يواجهها القطاع الصناعي، وفي ظل عدم توزيع أي أرض صناعية جديدة منذ الخمانينيات، ورغم ذلك على شهد القطاع الصناعي نمواً بنسبة 6٪، ما يعد إنجازا يحسب لصالح هذا القطاع. وتابع يقول إنه إذا ما أُرند العمل على الحد من التضخم الناتج عن العوامل الخارجية، فليتنا مواكبة القطاع المحلي، مضيفا أن توسيع قاعدة التصدير وتنويع المنتجات الصناعية المصدرة يعد أمرا ضروريا لتعزيز التنافسية الدولية للصناعات الكويتية.

## من يحمي المستهلك من هذا الكم من الإعلانات الترويجية والتسويقية وما فيها من جشع وتلاعب في الأسعار والغش التجاري؟ دور «حميد ومحمود» وتشكر عليه وزارة التجارة والصناعة في تنظيم الأسواق المحلية وضبط المخالفين ومكافحة التقليد

### يوسف عبدالرحمن:

من يحمي المستهلك من هذا الكم من الإعلانات الترويجية والتسويقية وما فيها من جشع وتلاعب في الأسعار والغش التجاري؟ دور «حميد ومحمود» وتشكر عليه وزارة التجارة والصناعة في تنظيم الأسواق المحلية وضبط المخالفين ومكافحة التقليد

وقال إن الاتحاد الكويتي للأغذية يؤكد على أهمية الشراكة الفعالة مع وزارة التجارة والصناعة في مجال الرقابة، ويطلب تعزيز آليات الإبلاغ عن المخالفات وتسريع الإجراءات التصحيحية، مضيفا أن إدارة الرقابة التجارية بالوزارة، وإدارة رقابة الأغذية على تطوير أبحاثها بشكل مستمر، خاصة فيما يتعلق بالمواد الغذائية التي تتعلق بصحة المستهلك.

### الاستثمارات الصناعية المحلية

استعرض المناور مدى حجم وقيمة الاستثمارات المحلية في القطاع الصناعي في الكويت، مستندا إلى تقرير صادر عن الهيئة العامة للصناعة والذي أشار إلى أن قيمة رأس المال المستثمر في القطاع الصناعي المحلي بلغ نحو 17.3 مليار دينار بنهاية 2025، فيما ارتفع عدد المنشآت الصناعية من 741 إلى 741 منشأة بزيادة 16,6٪ في 2025. كما بلغ حجم الصناعات ذات الطابع التصديري 174 منشأة تشكل ما نسبته 23٪ من القطاع الصناعي.

وقال إن ذلك كله تم على الرغم من العوائق الكبيرة التي يواجهها القطاع الصناعي، وفي ظل عدم توزيع أي أرض صناعية جديدة منذ الخمانينيات، ورغم ذلك على شهد القطاع الصناعي نمواً بنسبة 6٪، ما يعد إنجازا يحسب لصالح هذا القطاع. وتابع يقول إنه إذا ما أُرند العمل على الحد من التضخم الناتج عن العوامل الخارجية، فليتنا مواكبة القطاع المحلي، مضيفا أن توسيع قاعدة التصدير وتنويع المنتجات الصناعية المصدرة يعد أمرا ضروريا لتعزيز التنافسية الدولية للصناعات الكويتية.

وقال إن الاتحاد الكويتي للأغذية يؤكد على أهمية الشراكة الفعالة مع وزارة التجارة والصناعة في مجال الرقابة، ويطلب تعزيز آليات الإبلاغ عن المخالفات وتسريع الإجراءات التصحيحية، مضيفا أن إدارة الرقابة التجارية بالوزارة، وإدارة رقابة الأغذية على تطوير أبحاثها بشكل مستمر، خاصة فيما يتعلق بالمواد الغذائية التي تتعلق بصحة المستهلك.

### سلاسل إمداد مستدامة

من جانبه، قال أمين سر الاتحاد الكويتي للأغذية وعضو مجلس الإدارة حبيب المناور، إن الكويت لطالما استفادت من موقعها الجغرافي، خاصة فيما يتعلق بسلاسل الإمداد، فالوقع الجغرافي للكويت يساعدها على استدامة سلاسل الإمداد، وتفتقد أدنى مواصفات الجودة، وأكدت أن تعاد الأشتراطات والقرارات الصادرة في هذا الصدد، خلقت نوعا من حالة عدم الاتزان للمصنع المحلي، خاصة في ظل الزيادة السريعة التي شهدتها أسعار المواد الأولية، وكذلك زيادة تكلفة وإيجارات القسائم الصناعية بين ممارسي النشاط من دون ترخيص، وتغيير موقع النشاط أو طبعته دون إخطار الوزارة، وعرض أو بيع منتجات مقلدة أو منتهية الصلاحية أو تغيير وصف وسعر المنتج.

وقال إن الاتحاد الكويتي للأغذية يؤكد على أهمية الشراكة الفعالة مع وزارة التجارة والصناعة في مجال الرقابة، ويطلب تعزيز آليات الإبلاغ عن المخالفات وتسريع الإجراءات التصحيحية، مضيفا أن إدارة الرقابة التجارية بالوزارة، وإدارة رقابة الأغذية على تطوير أبحاثها بشكل مستمر، خاصة فيما يتعلق بالمواد الغذائية التي تتعلق بصحة المستهلك.

### سلاسل إمداد مستدامة

من جانبه، قال أمين سر الاتحاد الكويتي للأغذية وعضو مجلس الإدارة حبيب المناور، إن الكويت لطالما استفادت من موقعها الجغرافي، خاصة فيما يتعلق بسلاسل الإمداد، فالوقع الجغرافي للكويت يساعدها على استدامة سلاسل الإمداد، وتفتقد أدنى مواصفات الجودة، وأكدت أن تعاد الأشتراطات والقرارات الصادرة في هذا الصدد، خلقت نوعا من حالة عدم الاتزان للمصنع المحلي، خاصة في ظل الزيادة السريعة التي شهدتها أسعار المواد الأولية، وكذلك زيادة تكلفة وإيجارات القسائم الصناعية بين ممارسي النشاط من دون ترخيص، وتغيير موقع النشاط أو طبعته دون إخطار الوزارة، وعرض أو بيع منتجات مقلدة أو منتهية الصلاحية أو تغيير وصف وسعر المنتج.

وقال إن الاتحاد الكويتي للأغذية يؤكد على أهمية الشراكة الفعالة مع وزارة التجارة والصناعة في مجال الرقابة، ويطلب تعزيز آليات الإبلاغ عن المخالفات وتسريع الإجراءات التصحيحية، مضيفا أن إدارة الرقابة التجارية بالوزارة، وإدارة رقابة الأغذية على تطوير أبحاثها بشكل مستمر، خاصة فيما يتعلق بالمواد الغذائية التي تتعلق بصحة المستهلك.

### سلاسل إمداد مستدامة

من جانبه، قال أمين سر الاتحاد الكويتي للأغذية وعضو مجلس الإدارة حبيب المناور، إن الكويت لطالما استفادت من موقعها الجغرافي، خاصة فيما يتعلق بسلاسل الإمداد، فالوقع الجغرافي للكويت يساعدها على استدامة سلاسل الإمداد، وتفتقد أدنى مواصفات الجودة، وأكدت أن تعاد الأشتراطات والقرارات الصادرة في هذا الصدد، خلقت نوعا من حالة عدم الاتزان للمصنع المحلي، خاصة في ظل الزيادة السريعة التي شهدتها أسعار المواد الأولية، وكذلك زيادة تكلفة وإيجارات القسائم الصناعية بين ممارسي النشاط من دون ترخيص، وتغيير موقع النشاط أو طبعته دون إخطار الوزارة، وعرض أو بيع منتجات مقلدة أو منتهية الصلاحية أو تغيير وصف وسعر المنتج.

وقال إن الاتحاد الكويتي للأغذية يؤكد على أهمية الشراكة الفعالة مع وزارة التجارة والصناعة في مجال الرقابة، ويطلب تعزيز آليات الإبلاغ عن المخالفات وتسريع الإجراءات التصحيحية، مضيفا أن إدارة الرقابة التجارية بالوزارة، وإدارة رقابة الأغذية على تطوير أبحاثها بشكل مستمر، خاصة فيما يتعلق بالمواد الغذائية التي تتعلق بصحة المستهلك.

### سلاسل إمداد مستدامة

من جانبه، قال أمين سر الاتحاد الكويتي للأغذية وعضو مجلس الإدارة حبيب المناور، إن الكويت لطالما استفادت من موقعها الجغرافي، خاصة فيما يتعلق بسلاسل الإمداد، فالوقع الجغرافي للكويت يساعدها على استدامة سلاسل الإمداد، وتفتقد أدنى مواصفات الجودة، وأكدت أن تعاد الأشتراطات والقرارات الصادرة في هذا الصدد، خلقت نوعا من حالة عدم الاتزان للمصنع المحلي، خاصة في ظل الزيادة السريعة التي شهدتها أسعار المواد الأولية، وكذلك زيادة تكلفة وإيجارات القسائم الصناعية بين ممارسي النشاط من دون ترخيص، وتغيير موقع النشاط أو طبعته دون إخطار الوزارة، وعرض أو بيع منتجات مقلدة أو منتهية الصلاحية أو تغيير وصف وسعر المنتج.

وقال إن الاتحاد الكويتي للأغذية يؤكد على أهمية الشراكة الفعالة مع وزارة التجارة والصناعة في مجال الرقابة، ويطلب تعزيز آليات الإبلاغ عن المخالفات وتسريع الإجراءات التصحيحية، مضيفا أن إدارة الرقابة التجارية بالوزارة، وإدارة رقابة الأغذية على تطوير أبحاثها بشكل مستمر، خاصة فيما يتعلق بالمواد الغذائية التي تتعلق بصحة المستهلك.

### سلاسل إمداد مستدامة

من جانبه، قال أمين سر الاتحاد الكويتي للأغذية وعضو مجلس الإدارة حبيب المناور، إن الكويت لطالما استفادت من موقعها الجغرافي، خاصة فيما يتعلق بسلاسل الإمداد، فالوقع الجغرافي للكويت يساعدها على استدامة سلاسل الإمداد، وتفتقد أدنى مواصفات الجودة، وأكدت أن تعاد الأشتراطات والقرارات الصادرة في هذا الصدد، خلقت نوعا من حالة عدم الاتزان للمصنع المحلي، خاصة في ظل الزيادة السريعة التي شهدتها أسعار المواد الأولية، وكذلك زيادة تكلفة وإيجارات القسائم الصناعية بين ممارسي النشاط من دون ترخيص، وتغيير موقع النشاط أو طبعته دون إخطار الوزارة، وعرض أو بيع منتجات مقلدة أو منتهية الصلاحية أو تغيير وصف وسعر المنتج.

وقال إن الاتحاد الكويتي للأغذية يؤكد على أهمية الشراكة الفعالة مع وزارة التجارة والصناعة في مجال الرقابة، ويطلب تعزيز آليات الإبلاغ عن المخالفات وتسريع الإجراءات التصحيحية، مضيفا أن إدارة الرقابة التجارية بالوزارة، وإدارة رقابة الأغذية على تطوير أبحاثها بشكل مستمر، خاصة فيما يتعلق بالمواد الغذائية التي تتعلق بصحة المستهلك.

### سلاسل إمداد مستدامة

من جانبه، قال أمين سر الاتحاد الكويتي للأغذية وعضو مجلس الإدارة حبيب المناور، إن الكويت لطالما استفادت من موقعها الجغرافي، خاصة فيما يتعلق بسلاسل الإمداد، فالوقع الجغرافي للكويت يساعدها على استدامة سلاسل الإمداد، وتفتقد أدنى مواصفات الجودة، وأكدت أن تعاد الأشتراطات والقرارات الصادرة في هذا الصدد، خلقت نوعا من حالة عدم الاتزان للمصنع المحلي، خاصة في ظل الزيادة السريعة التي شهدتها أسعار المواد الأولية، وكذلك زيادة تكلفة وإيجارات القسائم الصناعية بين ممارسي النشاط من دون ترخيص، وتغيير موقع النشاط أو طبعته دون إخطار الوزارة، وعرض أو بيع منتجات مقلدة أو منتهية الصلاحية أو تغيير وصف وسعر المنتج.

وقال إن الاتحاد الكويتي للأغذية يؤكد على أهمية الشراكة الفعالة مع وزارة التجارة والصناعة في مجال الرقابة، ويطلب تعزيز آليات الإبلاغ عن المخالفات وتسريع الإجراءات التصحيحية، مضيفا أن إدارة الرقابة التجارية بالوزارة، وإدارة رقابة الأغذية على تطوير أبحاثها بشكل مستمر، خاصة فيما يتعلق بالمواد الغذائية التي تتعلق بصحة المستهلك.

### سلاسل إمداد مستدامة

من جانبه، قال أمين سر الاتحاد الكويتي للأغذية وعضو مجلس الإدارة حبيب المناور، إن الكويت لطالما استفادت من موقعها الجغرافي، خاصة فيما يتعلق بسلاسل الإمداد، فالوقع الجغرافي للكويت يساعدها على استدامة سلاسل الإمداد، وتفتقد أدنى مواصفات الجودة، وأكدت أن تعاد الأشتراطات والقرارات الصادرة في هذا الصدد، خلقت نوعا من حالة عدم الاتزان للمصنع المحلي، خاصة في ظل الزيادة السريعة التي شهدتها أسعار المواد الأولية، وكذلك زيادة تكلفة وإيجارات القسائم الصناعية بين ممارسي النشاط من دون ترخيص، وتغيير موقع النشاط أو طبعته دون إخطار الوزارة، وعرض أو بيع منتجات مقلدة أو منتهية الصلاحية أو تغيير وصف وسعر المنتج.

وقال إن الاتحاد الكويتي للأغذية يؤكد على أهمية الشراكة الفعالة مع وزارة التجارة والصناعة في مجال الرقابة، ويطلب تعزيز آليات الإبلاغ عن المخالفات وتسريع الإجراءات التصحيحية، مضيفا أن إدارة الرقابة التجارية بالوزارة، وإدارة رقابة الأغذية على تطوير أبحاثها بشكل مستمر، خاصة فيما يتعلق بالمواد الغذائية التي تتعلق بصحة المستهلك.

### سلاسل إمداد مستدامة

من جانبه، قال أمين سر الاتحاد الكويتي للأغذية وعضو مجلس الإدارة حبيب المناور، إن الكويت لطالما استفادت من موقعها الجغرافي، خاصة فيما يتعلق بسلاسل الإمداد، فالوقع الجغرافي للكويت يساعدها على استدامة سلاسل الإمداد، وتفتقد أدنى مواصفات الجودة، وأكدت أن تعاد الأشتراطات والقرارات الصادرة في هذا الصدد، خلقت نوعا من حالة عدم الاتزان للمصنع المحلي، خاصة في ظل الزيادة السريعة التي شهدتها أسعار المواد الأولية، وكذلك زيادة تكلفة وإيجارات القسائم الصناعية بين ممارسي النشاط من دون ترخيص، وتغيير موقع النشاط أو طبعته دون إخطار الوزارة، وعرض أو بيع منتجات مقلدة أو منتهية الصلاحية أو تغيير وصف وسعر المنتج.

وقال إن الاتحاد الكويتي للأغذية يؤكد على أهمية الشراكة الفعالة مع وزارة التجارة والصناعة في مجال الرقابة، ويطلب تعزيز آليات الإبلاغ عن المخالفات وتسريع الإجراءات التصحيحية، مضيفا أن إدارة الرقابة التجارية بالوزارة، وإدارة رقابة الأغذية على تطوير أبحاثها بشكل مستمر، خاصة فيما يتعلق بالمواد الغذائية التي تتعلق بصحة المستهلك.

### سلاسل إمداد مستدامة

من جانبه، قال أمين سر الاتحاد الكويتي للأغذية وعضو مجلس الإدارة حبيب المناور، إن الكويت لطالما استفادت من موقعها الجغرافي، خاصة فيما يتعلق بسلاسل الإمداد، فالوقع الجغرافي للكويت يساعدها على استدامة سلاسل الإمداد، وتفتقد أدنى مواصفات الجودة، وأكدت أن تعاد الأشتراطات والقرارات الصادرة في هذا الصدد، خلقت نوعا من حالة عدم الاتزان للمصنع المحلي، خاصة في ظل الزيادة السريعة التي شهدتها أسعار المواد الأولية، وكذلك زيادة تكلفة وإيجارات القسائم الصناعية بين ممارسي النشاط من دون ترخيص، وتغيير موقع النشاط أو طبعته دون إخطار الوزارة، وعرض أو بيع منتجات مقلدة أو منتهية الصلاحية أو تغيير وصف وسعر المنتج.

### ثقفة المواطن بالسوق

وأضاف عبدالرحمن: «نعم، ندوتنا مطالبة بفتح ملف الأمّن الغذائي وتعزيز دور الصناعات الوطنية التي تعكس إيجابا ثقة المواطن بالسوق الكويتي واستقرارها كإمدادات غذائية وطنية عالية الجودة مثل شركة المخابز وغيرها من الشركات

في بداية الندوة التي مستشار الإدارة العامة بحريّة «الأبناء» الرميّل يوسف عبدالرحمن كلمة رحب خلالها بالحضور وشكرهم على تلبية الدعوة، وقال: «في الكويت هناك دور حكومي رسمي مؤسسي في حماية المستهلك، ودور أهلي شعبي، وكلاهما يتنافس على حماية المستهلك الكويتي والوفاء على حد سواء، بالقوانين والتشريعات والجزاءات وبالتوعية المستمرة».

وأضاف بالقول: «اليوم وفي زمن بروز التجارة الإلكترونية الرقمية وتراجع التقليدية وفي غياب ثقافة المستهلك يطرح السؤال: من يحمي المستهلك من نفسه في ظل غياب ثقافة الصرف الموزون والتبذير غير المرير؟».

وتساءل عبدالرحمن عن من يحمي المستهلك من هذا الكم من الإعلانات الترويجية والتسويقية وما فيها من جشع وتلاعب في الأسعار والغش التجاري؟.. وهل هي أزمات مصطنعة أم مقفلة لتجاوز زيادة الأسعار والتضخم بلا رقابة؟ وما هي الأدوات المجتمعية في هذه القضية؟ وتابع قائلا: «ما أوجعنا اليوم إلى عودة إقامة التوازن بين العرض والطلب وتوفير ضمانات ضد تقليد المضر، وندوتنا مطالبة اليوم وبشكل صراحة بتعزيز المنافسة العادلة ودورها في تحسين جودة السلع والخدمات في السوق الكويتي». وأشار إلى أنه دور حميد ومحمود، وتشكر عليه وزارة التجارة والمضلة والأسعار الفلكية.

وأشار عبدالرحمن إلى أنه في عصر الذكاء الاصطناعي والتكنولوجي تبرز الكويت في استشراف المستقبل بالمزيد من الحماية للمستهلك الكويتي، وقال: «يقولون: مالك لإجهزة حماية المستهلك الحكومية والشعبية لتعزيز الانضباط الاستهلاكي».

وأضاف بالقول: «وعليه، نقول للإخوة والأخوات المجتمعين اليوم في ندوة «الأبناء» فلكم طيب، «الأبناء» أعنت لكم هذه الندوة التي نأمل أن تخرج بتوصيات عملية خاصة برقابة وتنظيم التفقيش والتحول الرقمي كإداة كفاءة تعزز ثقة المستهلك في السوق المحلي.. فمأذا أنتم فاعلون؟».

من جانبه، أكد مدير إدارة الرقابة التجارية في وزارة التجارة والصناعة فيصل الأنصاري، أن دولة الكويت تمتلك منظومة رقابية متقدمة لحماية المستهلك، من خلال 22 مركزا لحماية المستهلك موزعة على مختلف المحافظات، وهو تنظيم يعد من التجارب الرائدة التي تكاد تنفرد بها الكويت على مستوى دول مجلس التعاون العربي.

وأوضح الأنصاري أن إدارة الرقابة التجارية تضم حاليا نحو 700 مفتش ومفتشة يعملون في جميع المحافظات، ويتم دعمهم ببرامج تدريب

وتأهيل مستمرة، بالتنسيق مع الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، حيث يتم تخرجه ما يقارب 150 مفتشا ومفتشة سنويا، بهدف ضمان استدامة الكوادر وسد أي نقص ناتج عن التقاعد.

وبيّن أن الإدارة تقوم، مع بداية كل موسم تجاري، بإعداد خطط رقابية مسبقة ترفع إلى القيادات المختصة في الوزارة، ويأتي موسم التعاونية بتتبع مراقبة المخزون بشكل مباشر، حيث تم تصنيف المواد إلى سلع أساسية تشرف عليها الوزارة، و مواد مكاملة تديرها الجمعيات التعاونية.

وأكد أن وزارة التجارة والصناعة تعد الجهة المسؤولة أمام مجلس الوزراء عن ملف الأمّن الغذائي، مشيراً إلى اعتماد مجلس الوزراء إستراتيجية وطنية شاملة تشمل 31 قطاعا، ويجري تنفيذها حاليا بمتابعة مباشرة.

وبيّن أن الخطط المعتمدة تضمن توافر مخزون إستراتيجي يغطي احتياجات البلاد لمدة 6 أشهر في الظروف العادية، ويصل إلى سنة ونصف السنة في حالات الطوارئ والأزمات، موضحاً أن الوزارة كلفت الشركة الكويتية للتأمين بتأمين المواد الغذائية وتوزيعها بشكل منظم لضمان سلامتها، إلى جانب التزام الجمعيات التعاونية بعدم تجاوز فترة تخزين 3 أشهر، ودور شركة الدقيق والخبز الكويتية في تأمين مخزون القمح والحبوب.

وأشار الرشيدى إلى أن 21 شركة من القطاع الخاص تسهم في توفير بقية السلع الغذائية، ويتم إدراج بياناتها ضمن النشرة الشهرية التي تصدر مع بداية كل شهر، بما يعزز جاهزية الدولة ويضمن استقرار الإمدادات الغذائية.

الرقابية.. خط الدفاع الأول من جهتها، قالت مدير عام اتحاد الصناعات الكويتية هدى

بديور، قال مراقب إدارة الدعم بوزارة التجارة والصناعة د. صلاح الرشيدى، إن دور